جرائم الإنترنت السياسية

هشام الناصر *

■ تمثل الإنترنت الآن فضاء كونيا أثيريا يحيط بما يسمي «العالم الافتراضي» اللامتناهي الحدود. وكلمة «لا متناهي» تعود إلي سمات هذه الشبكة التي اختلط فيها المادي بالمنطقي والصناعي بالطبيعي. فأنت لا تدري مع من تتعامل في بعض الأحيان، أمع إنسان بشري أم برنامج ذكي أم روبوت آلي.

وإذا كانت باريس قديما هي بلاد «الجن والملائكة» طبقا لتوصيف «توفيق الحكيم» في «عصفور من الشرق»، وأمريكا في القرن العشرين طبقا لتوصيف كاتب المقال، فإن الإنترنت الآن هو الجدير بهذا اللقب دون منافس أو منازع، «عالم الجن والملائكة».

وعندما تقرأ هذا المقال المنشور في هذا الفضاء الإنترنتي إن جاز التعبير)، فأنت على دراية بما يمكن أن يقدمه إليك هذا العالم، فهناك «خدمات التسلية»، من الألعاب البريئة والصور الطبيعية الباهرة إلى الأغاني والكليبات ومواقع الجنس الفاجرة، هذا يشبع لك هواية وذاك يفسدك بغواية، وهناك المكتبات التي تحوي ما لا تتخيله من الكتب والوثائق والدوريات وغيرها، وهناك المواقع الإخبارية من صحف ومجلات ومواقع الفضائيات، وهناك خدمات الأعمال الإلكترونية Business.e)، والخدمات الحكومية Government.e)، وهناك مدونات الرأي وطرح الأفكار Blogs، وهناك أيضا خدمات البريد الإلكتروني وغرف المحادثات الصوتية وبالصورة الفورية، وهناك منتديات «المجموعات البريدية»، وهناك أنشطة الدعوة والتبشير والدعاية والإعلان وغيرها ما لم يكن يخطر على فكر إنس أو بال جان.

وكما توجد الجرائم في العالم المادي الفعلي الحقيقي)، فهناك أيضا الجرائم الخاصة بهذا العالم الافتراضي، أبسطها وأخفها وطأة هو الإزعاج وتكدير البال، وأوسطها أعمال النصب والاحتيال وأخطرها الاستدراج لسوء المآل !!).

وكلمة «جريمة» بالعموم تعني «مخالفة القوانين»، وقد تمتد لتشمل مخالفة «الشرائع والأعراف والقيم والأخلاق». وهذا مصطلح للأسف) قليله بل نادره مُقنن مُحدد في هذا العالم الافتراضي وأغلبه نسبي، فما يراه «زيد» جريمة أخلاقية قد يراه «عبيد» واجبا وطنيا أو عملا مهنيا !!).

والجرائم تصنيفات، منها الاقتصادية ومنها المتعلق بالخصوصية ومنها السياسية. والأخيرة هي تلك الأعمال غير القانونية أو غير الأخلاقية التي تأتي في سياق إدارة النزاعات العالمية أو الإقليمية والقطرية، بين الدول وبعضها، أو بين الدولة الواحدة وشعبها.

والجرائم السياسية مستويات، منها الدولية على مستوى القطب الأمريكي الكوني كمثال)، ومنها القطري الوطني بين الدولة ورعاياها)، ومنها على مستوى التنظيمات والجماعات، وفي النهاية على مستوى الأفراد النشطاء فيما له علاقة بالشؤون السياسة، بطريق مباشر أو غير مباشر). وسنأخذ بعضا من نماذج وأمثلة لعرض الفكرة والمشكلة.

1. الجرائم الدولية :

الجرائم الأمريكية على شبكة الإنترنت كثيرة ووبيلة، لعل آخرها تمثل في الضغط على شركات تقديم الخدمات العالمية Service Providers، مثل «ياهو» و«جوجول» وغيرهما لتقديم معلومات عن مستخدمي الخدمات، لأغراض يُعرفها البعض على أنها أعمال مراقبة ومتابعة بهدف الحماية الوقائية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط داخل حدودها الإقليمية ولكن في كافة أنحاء الكرة الأرضية.

أما ما لا يعرفه الكثيرون فهو طبيعة الاستخدام المتقدم لذاك الحصاد المعلوماتي مهما كانت صور البيانات وأشكالها ـ Formats، والذي نلخصه في كلمة واحدة هي «إستقراء النوايا والإستراتيجيات» !!!. وقد تبدو الكلمة غريبة نوعا ما للقارئ غير المتخصص، ولكن لأهميتها سنعرضها بعد تبسيطها.

1 ـ تبدأ الحكاية في عام 1996 حينما فوجئ المهتمون بهزيمة «جاري كاسباروف»، بطل العالم في الشطرنج أمام نظام الكمبيوتر الأمريكي ديبيب بلو 2 ـ Deep Blue 2) بنتيجة 3,5 إلى 2,5. والدارسون المتخصصون في تطبيقات الألعاب Game Playing في الحقل العلمي الخاص «بالذكاء الاصطناعي» يعلمون جيدا مدى صعوبة إن لم يكن استحالة تفوق منظومة حاسب على العقل البشري خاصة في لعبة «الشطرنج» التي نعتبرها نموذجا مصغرا لمسائل الصراعات ومنها السياسية والاقتصادية وغيرها) أمام بطل العالم أو حتى بطل مُصنف).

إذن نحن أمام شيء جديد ـ نحن أمام تقنية جديدة !!!).

2 ـ بدأت الأمور تتضح تدريجيا بربط هذا الحدث مع ما كان يسمى بموجة الحوسبة الثالثة، وهي موجة «المعرفة» الآتية بعد موجتي «المعلومات» و«البيانات». وملخصها هو اشتقاق القواعد المعرفية من مستودعات المعلومات.

3 ـ وما حدث، وأيضا بإيجاز، أن شركة آي. بي. م) قد نجحت في تصميم خوارزم أو قل برنامج دعمته بمنظومة حسابية) لاستقراء الإستراتيجيات Strategy Induction، أو باختصار قراءة النوايا) ... !!!!، استطاعت تطبيقه على قاعدة بيانات تحوي معظم مباريات «كاسباروف» لمعرفة إستراتيجيته في إدارة الصراع على رقعة الشطرنج.

4 ـ تم هذا الإنجاز منذ حوالي العقد من الزمان، وكان محدودا في ضرورة أن تكون المعلومات موضوعة علي شكل بنائي جداول كمثال). أما الجديد، فهو في تطوير تقنيات حديثة يمكنها استقراء النوايا بدرجات دقة متفاوتة). من النصوص العادية Free Text.

5 ـ هذه التقنيات مأخوذة من اتجاه علمي جديد يسمى بمسميات عديدة منها:

Data Mining، Knowledge Discovery، Rule Induction

وأصبحت الآن تستخدم في المجال السياسي والاقتصادي... وغيره. بل ان هناك تجارب ناجحة لتطبيقه في مجال الألعاب الرياضية لمحاولة «قراءة الخصم» المنافس.

6 ـ أما الذي يقهر القلب ـ فهو أن أبرز رواد هذا المجال هو الدكتور المهندس المصري أسامة فياض Fayad ـ خريج جامعة عين شمس المصرية. ولا نقول انه مشارك في الأعمال الأمريكية فهو رجل علم وتقنية وأبحاث، ولا شأن له بالتطبيقات، هكذا يبدو وهكذا نرجو.

7 ـ والذي يقهر القلب أكثر ـ هو أن «إسرائيل» تعد من أبرز الدول تقدما في هذا المجال.

ويكفينا هذا من قهر القلب !!). فالآفة ليست في القدرات البشرية، فهي متوفرة بحمد الله، الآفة في من يدير الموارد والعقول، الآفة في من يولى من أرباب العجول.

يقول الله عز وجل: كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ـ البقرة 151) والعلم هنا يتعدى المحدود إلي الممدود، فلا يقتصر علي «علم الأشياء» بل هو علم «علم الأشياء». أما الحكمة فهي وضع الحصاد المعرفي الناتج عن العلم) في موضعه الصحيح، لصالح البلاد وخير العباد.

2. جرائم الدولة ضد الرعية:

لن أتحدث هنا عن الأفعال الصبيانية الساذجة التي ترتكبها جهات حكومية مسؤولة من جرائم أراها) بسيطة على الإنترنت تتمثل في التنصت على المواقع أو تدميرها بالفيروسات أو إغلاق الموقع من منبعه منع الاشتراك) أو إيقافه عن طريق المزود الرئيسي الخاضع للدولة، ولكن الحديث هنا يكون عن «تطبيق سياسة وأساليب «الدولة البوليسية» والعمال المباحثية نسبة إلى المباحث) في هذا العالم الافتراضي المفترض فيه أن يكون حرا).

وما دام موضوع المقال قد اتسع عكس المخطط)، فسنقوم بعرض جوانب اضافية لتوضيح الصورة أكثر وأكثر.

كحقيقة يقينية يعلمها القاصي والداني أن البلاد تمر «بأزمة» حقيقية، تهدد بقاء السلطة الحالية، وبعلاقة عكسية، تهدد حياة الحرية السياسية والحرية الاجتماعية الضمان الاجتماعي وحقوق المواطن في بلده). بمعنى أن بقاء السلطة واستمرارها يعني انتكاسة للمواطن والوطن، والعكس صحيح.

وإذا كانت الأزمة تُعرف فلسفيا وفكريا بطرق متعددة، فإننا سنختار منها تعريف المفكر السياسي «كورال بيل» بأنها «وصول عناصر الصراع إلى مرحلة تهدد بحدوث تحول جذري في طبيعة العلاقات»، ونضيف عليها ونقول: ان الأزمة تعتبر فرصة للأحسن أو للأسوأ An Opportunity to Better or to Worse.

وهناك مدارس ومنهجيات متعددة للتعامل مع الأزمات، كلّ لها مفاهيمها Concepts والوسائل والأساليب والتكنيكات التابعة لها، تختلف فيما بينها باختلاف نوعية وطبيعة الأزمة ذاتها ونوايا وجدية القائمين على حلها.

ومن الواضح واستنادا على سوابق وشواهد تاريخ رجالات النظام الحاكم فان طرق وأساليب تعامله مع الأزمة الحالية يتمحور حول الآتي:

1 ـ محاولة إنهاء وتدمير حالة الأزمة بالقوة الخارجية ـ باستخدام ترسانة القوانين القمعية وبنود الدستور المطعون فيه وبقانون الطوارئ الشهير.

2 ـ محاولة تدمير الأزمة ذاتيا وتفجيرها من داخلها ـ أو تفريغها من مضمونها ـ أو التحايل لتفتيتها، عن طريق استقطاب بعض عناصرها أو تحوير أهدافها بعكس ما قامت لها.

3 ـ افتعال أزمة مضادة تقضي على الأزمة الأصلية ـ فإضرام النيران على حدود الغابات المشتعلة يمنع الأكسجين عن النيران الأصلية المنتشرة في قلب الغابة، وإطفاء حرائق البترول تأتي باستخدام التفجيرات والمفرقعات.

4 ـ احتواء الأزمة بوضع حلول وقتية مزيفة أو وهمية، منها كمثال افتعال تحسن صرف العملة الوطنية للإيهام بتحسن الاقتصاد، وهو في حقيقته تحسن مفتعل وهمي لعدم انعكاسه على القوة الشرائية، ومنها أيضا الحوارات الوهمية مع الأحزاب الكرتونية والمؤسسات الوهمية التي لا تمثل إلا شريحة نفعية أو مجموعة موظفين يدورون في فلك السلطة الرسمية.

هذا بالعموم، أما فيما يخص جرائم الدولة على الإنترنت، فنلخصها في الآتي:

1 ـ بث مجموعة «مخبرين» في المنتديات البريدية لتجميع معلومات عن النشطاء السياسيين، أو حتي الجماعات المهتمة بالقضايا الوطنية.

2 ـ غرس مجموعات من «الفيروسات البشرية»، لافتعال موضوعات وأزمات تبعد الإنتباه عن الموضوع الأصلي محط الإنتباه.

ولعل الناشطين في «المنتديات البريدية» يلاحظون افتعال إثارة موضوعات جدلية عقيمة قُتلت بحثا) من نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، في توقيتات أحداث حرجة أقرب للمصيرية في مستقبل الوطن والمواطن.

ففي الوقت الذي تتصاعد فيه أحداث جسام منها، وقفة وهبة «الصرح القضائي» من أجل استقلالهم المستحق، وانتفاضة مجموعات الصحافيين الوطنيين في شخوصهم ونقابتهم) لضمان حريتهم وإزالة نصل «عقوبة الحبس» من على رقابهم، وكشف فجور السلطة وفسادها وتعريته وفضحه، وغيرها من الأحداث الجسام، نجد أن ندوات الإنترنت التي يشترك فيها مئات الآلاف من الشباب الواعد غارقين في فتح ملف «طه حسين»، و«فرعونية مصر وعروبتها»، و«هل كان العرب المسلمون غزاة أم فاتحين»، و«من هو العربي»، والجدال حول «الخلافة العثمانية» !!!، و«هل الديموقراطية حلال أم هي أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم»، «وهل يحل قتل البرص) انتقاما لما فعله أجداده في قصة أسطورية أم لا تزر وازرة وزر أخرى» !!، وهل وهل وهل ... من القضايا العقيمة عديمة القيمة أو من أخذت نصيبها في النقاش والجدال على يد أساطين وعلماء وهي راسخة ثابتة موجودة في أطنان المراجع لمن يريد العودة إليها.

نعم تندرج هذه الأعمال ضمن التصنيف «الفردي» لأشخاص فقدوا التمييز والإدراكية، ولكنها أيضا ومن المؤكد أنها أعمال حكومية.

نفر شرهم حاضر وخيرهم نادر، وظيفتهم إحداث الشقاق وإبعاد الوفاق، لا يخطئون في ذلك حيلة ولا يعدمون طريقة أو وسيلة، يستدرجون الآخرين للخلط والخبط، بألسنة عربية وأفكار أعجمية، يدعي المرء فيهم انه مفكر أو باحث وفي حقيقته «مخبر مباحث»، والله عز وجل هو الأعلم بهم وما تكنه ضمائرهم وما تخفيه سرائرهم، نسأله سبحانه لهم الهداية ولنا التوفيق والسلامة.

3 ـ التنصت على أجهزة الحاسبات للناشطين السياسيين ونسخ ملفاتهم ومتابعة معاملاتهم الحركية Transactions، من حيث الاعداد والتوقيت والراسل والمرسل إليه وحجم الملفات ونوعها. والطريف أن من يحمي أجهزته بنوعيات متقدمة من برامج الحماية يتم الاقتحام المادي خلسة وقد حدثت بالفعل) أو جهرا بتصريح من النيابة العامة . هذا قليل من كثير نكتفي به منعا للإطالة. النقطة الأخيرة هي بيان مدى الضرر والاستفادة من إنشاء «المنتديات البريدية» وتوفير مواقع استضافة «البلوجات ـ المدونات»، فهي تمثل تجمعا ممتازا للمتربصين لقراءة فكر مجموعة أو مجموعات معينة ومعرفة اتجاههم، وهو أمر كان يدخل قديما تحت أعمال الجاسوسية. ولا يعني هذا الامتناع عن تلك المنابر الفعالة، فهناك مفاضلة Trade off بين المنافع المتوقعة والخسائر المخاطر) المحتملة.

والخلاصة .. أستثمر تلك المنابر جيدا في الغرض المخصص له سياسيا ـ اجتماعيا ـ دينيا..)، ولكن أعلم دائما أن هناك غرباء خصوم يتلصصون وبعضهم يشاركون !).

وكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُواْ فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلاَّ بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ) الأنعام 123.

وللحديث بقية إن كان لنا في العمر بقية.

* كاتب من مصر

ليالي الأنس في فيينا!

زهير اندراوس*

■ عملية القرصنة الاسرائيلية المشابهة تماما لعمليات عصابات المافيا الايطالية المعروفة باسم حيا او ميتا، التي نفذها الاحتلال عندما اقتحم سجن اريحا واعتقل الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين احمد سعدات وعشرات المناضلين، الذين كانوا يقبعون خلف القضبان، تثير العديد من القضايا والمسائل التي نرى لزاما علينا، من منطلق المسؤولية الوطنية والنقاش الحضاري ان نتطرق اليها بصراحة متناهية، ولكن قبل الخوض في ذلك علينا ان نذكر انفسنا بانه في الاسبوع الماضي اعلن السيد محمود عباس في مقابلة لصحيفة ايطالية بانه يتمنى لرئيس الوزراء الاسرائيلي بالانابة ايهود اولمرت الفوز في الانتخابات العامة لكي يصنع معه السلام، على حد تعبيره، وفي المقابلة ذاتها كال السيد عباس المديح للثعلب الابدي شمعون بيريس، من اقطاب حزب كاديما وقال انه صديقه، مؤكدا انه وقع معه على اتفاق اوسلو، وبعد عدة ايام اجتمع به سرا في عمان بمباركة من اولمرت نفسه، وبعد اقل من 24 ساعة بدأت عملية الاقتحام. والان الى الاسئلة الصعبة:

اولا، الامريكيون والبريطانيون اكدوا انهم قاموا بابلاغ السلطة الفلسطينية في الثامن من آذار (مارس) الجاري بانهم سيعيدون المراقبين الذين اشرفوا على حراسة السجن الى بلادهم، خوفا على حياتهم بسبب صعود حماس الى السلطة. عباس لم يكشف لشعبه عن هذه المعلومة، وباعتقادنا ان هذا التصرف غير المبرر يثير من الناحية المنطقية الشكوك، ويؤكد بان وراء الاكمة ما وراءها.

ثانيا، لا نفهم ولا يمكننا ان تنفهم لماذا لم يقطع السيد عباس جولته الاوروبية ولماذا لم يعد فورا الى المناطق الفلسطينية المحتلة ليكون على رأس سلطته لادارة الأزمة، لا بل اكثر من ذلك، فعند الامتحان يكرم المرء او يهان، وبالتالي كان حريا به ان يعقد مؤتمرا صحافيا دوليا في فيينا ويعلن فيه عن حل ما تبقى مما يسمى السلطة الفلسطينية. علاوة على ذلك، لا يتقبل العقل البشري رفض السيد عباس الادلاء باي تصريح خلال الازمة على الرغم من التوجهات المتكررة التي وجهت اليه من الفضائيات العربية تحديدا.

ثالثا، عندما يطالب السيد عباس حركة حماس باحترام الاتفاقيات الدولية التي وقعتها سلطته المأزومة والمهزومة مع اسرائيل، عليه بالمقابل ان يطالب اسرائيل باحترام الاتفاقيات، ولكن الاتفاقات الدولية ليس لها اي احترام عند الطرف الاسرائيلي او الاطراف الدولية الاخرى التي تدعي احترامها والحفاظ عليها، فاقتحام السجن بتواطؤ الادارة الامريكية والحكومة البريطانية، وهما من ابرز الدول الاعضاء في اللجنة الرباعية المشرفة على العملية السلمية وتطبيق خريطة الطريق هو امعان في اذلاله واهانة ما يسمى السلطة الفلسطينية، ونهجه التفاوضي الذي تبناه منذ ان ادار مفاوضات اوسلو التي جلبت المآسي والويلات على الشعب الفلسطيني.

رابعا، اذا كان رئيس السلطة على علم مسبق بنوايا اصدقائه في لندن وواشنطن لسحب المراقبين الاجانب من سجن اريحا فان هذه مصيبة، واذا لم يكن يعلم فهذه مصيبة اكبر، ان لم تكن فضيحة.

خامسا، السيد عباس اعلن مرارا وتكرارا منذ ان فرضت الادارة الامريكية على الرئيس الراحل عرفات منصب رئيس الحكومة في السلطة، عن اعتكافه لاتفه الاسباب، ومن هنا اذا رجحنا انه كان على علم بنوايا مجرمي الحرب بوش وبلير فيما يتعلق بسجن اريحا فكان عليه، وهذا اضعف الايمان، تكثيف الحراسة على السجن، او بالمقابل العمل على تجنيد تاييد دولي كبير لمنع اهانة ومذلة اريحا، او ابلاغ العالم بنية اسرائيل باقتحام السجن ومن ثم التهديد بالاستقالة من منصبه.

سادسا، اذا كانت اهانة كبرى كهذه لا تحرك اي ردود فعل لديه للدفاع عن هيبته كرئيس منتخب لشعب مجاهد قدم آلاف الشهداء وعشرات آلاف الجرحى، فلا نعرف ماذا يمكن ان يحركه ومتى وكيف.

سابعا، الامريكيون والبريطانيون سحبوا حراسهم من السجن خوفا على حياتهم، ولكنهم بموازاة ذلك تركوا مئات الفلسطينيين داخل السجن هدفا مريحا لالة الحرب الاسرائيلية، فهل هناك دماء درجة اولى واخرى درجة عاشرة؟ حتى متى ستسمح، يا سيادة الرئيس، لهاتين الدولتين الكولونياليتين بالاستمرار في انتهاك عرضنا وارضنا؟

ثامنا، اقتحام اريحا وجه رسالة واضحة للسيد عباس ولسلطته: الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل بدعم دولي هي اتفاقيات لاغية، فاسرائيل قامت بالعملية ضاربة عرض الحائط باتفاقية كنيسة المهد، أي ان من يعول على الغرب، عليه ان يعيد التفكير في ذلك، لان الغرب بات رهينة بايدي الاسرائيليين.

تاسعا، الدول العربية التي استبسلت في الهجوم على دولة محايدة مثل الدانمارك بسبب جريمة الرسوم المسيئة للرسول العربي الكريم صلى الله عليه وسلم، من قبل رسام عنصري وحاقد، التزمت صمت اهل الكهف خلال عملية الاقتحام، أي ان العملية تمت في ظل صمت عربي واسلامي مخز، ولم يجرؤ رئيس عربي على مجرد الاحتجاج لدى واشنطن او لندن على عملية القرصنة، الامر الذي يقطع الشك باليقين بان الزعماء العرب هم مجرد حجارة شطرنج، تحركهم الادارة الامريكية متى وكيف شاءت، ولا غضاضة في هذا السياق ان نلفت عنايتهم الى ان الرئيس الفنزويلي والرئيس البوليفي تعمدا، امام كاميرات التلفزة، خلال حفل تنصيب رئيسة تشيلي الجديدة الاحد الماضي، عدم مصافحة وزيرة الخارجية الامريكية السيدة كوندوليزا رايس، لانهما زعيمان يتحليان بالكرامة والشهامة والاعتزاز والكبرياء، ويتمتعان بتاييد شعبي واسع في بلادهما، خلافا للانظمة العربية التي تتفنن في اهانة المواطن واذلاله.

عاشرا، بعد عملية اريحا ثبت بشكل قاطع ان السلطة الفلسطينية هي اكذوبة كبيرة، فاسرائيل تفعل ما تشاء ومتى تريد في المناطق التابعة لهذه السلطة، التي حلت مكان ما يسمى بالادارة المدنية الاسرائيلية.

القول الفصل: كنا نتمنى على رئيس السلطة السيد عباس، ان يتحمل المسؤولية ويقدم استقالته من منصبه فورا، لان نهجه التفاوضي لم يجلب شيئا للشعب الفلسطيني، بل عمق المأساة التي يعيشها هذا الشعب العظيم تحت نير الاحتلال، وباعتقادنا فان اقتحام سجن اريحا هو القشة التي قصمت ظهر البعير. قدم استقالتك يا سيد عباس، كي لا تتحول الى مقاول ثانوي لسياسات اسرائيل وامريكا وبريطانيا العدوانية، قدم استقالتك لان المخططات الاسرائيلية المبيتة ضد ابناء شعبنا ستاخذ منحى اكثر خبثا بعد الانتخابات الاسرائيلية، قدم استقالتك لان الفلسطينيين يستحقون قيادة تحترم نفسها وتحترمهم، قدم استقالتك لان عملية اريحا هي فعلا جريمة لا تغتفر، على الرغم من ان المتورطين في العملية، كما في اغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات، ما زالوا في عداد المجهولين!

* كاتب فلسطيني، محرر «كل العرب» الصادرة في الناصرة

حول ردود الفعل الإسرائيلية على فوز «حماس»

أنطوان شلحت *

■ فور الاستفاقة من «الصدمة» تمثّل رد الفعل الإسرائيلي الأولي على نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، التي جرت في الخامس والعشرين من كانون الثاني (يناير) 2006 وأسفرت عن فوز حركة «حماس» بأكثرية مقاعد المجلس، في ندب حظّ المفاوضات العاثر، من جهة وفي التلويح بالعودة إلى وضعية «انعدام الشريك»، من جهة أخرى، وذلك في تجاهل تام مقصود لحقيقة أن تلك المفاوضات ما برحت في هذه الوضعية ولم تغادرها البتة، بقرار إسرائيلي محض، منذ أن جرى صكّ هذا المصطلح بعد قمة كامب ديفيد في صيف 2000، من طرف رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، إيهود باراك، الذي سلّم «قيادة الدفّة» على طبق من ذهب إلى أرييل شارون.

ووفق ما توضحه المقالات والتعليقات المتعددة، المضمومة في هذا العدد من «أوراق إسرائيلية» (**)، فقد اجتهد قباطنة السياسة والأمن والجيش في إسرائيل في شرح الاتجاهات السياسية المتوقع لها أن تتعزّز، في ضوء نتائج الانتخابات السالفة، فضلاً عن الإجراءات العسكرية والاقتصادية وغيرها.

مهما تكن هذه الاتجاهات فإن هناك تشديدا خاصا على اثنين منها: الأول اتجاه الجمود في المفاوضات، والثاني اتجاه الخطوات الأحادية الجانب.

وبطبيعة الحال ثمة جرعات كبيرة من المزاعم التي لا تمتّ بصلة إلى الواقع، في الكثير من الوقائع التي يعرضها بعض الكتّاب والمعلقين الإسرائيليين باعتبارها «حقائق لا ينتطح حول صدقيتها عنزان»، كما يقول مثلنا العربي. وقد لا يحتاج القارئ إلى جهد خارق من أجل تخليص الحقائق الأصلية من نير المزاعم الأساسية، وبالتالي تحديد الفيصل بين الحقائق وتلك المزاعم في سبيل تشييد تفسير متجدّد للحقائق.

من ذلك مثلاً، وعطفاً على ما تقدّم، ما يمكن أن ينطبق على موضوعي جمود المفاوضات والخطوات الأحادية الجانب. وهما، بالذات، اتجاهان مكرّسان أصلاً في الممارسة السياسية الإسرائيلية قبل الانتخابات الفلسطينية بكثير، وبقيا على هذا النحو حتى بعد الرحيل المأساوي للرئيس ياسر عرفات وتوهّم البعض أن يأخذ معه «الذريعة المناوبة» لمقولة «انعدام الشريك» إيّاها.

مع هذا فقد انطوت القراءات الإسرائيلية لنتائج الانتخابات الفلسطينية على أمور أخرى ينبغي الوقوف عندها:

لعلّ الأمر الأول، الذي يطفو على السطح، هو ذلك الاندهاش، المفرط في غيبيته واستفظاعه، من جرّاء فشل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، التي ترتسم في عمق الذهنية السائدة بكونها «أجهزة تقدير» لا تغيب عنها شاردة ولا واردة، في التنبؤ بـ«الانقلاب» الكبير الذي أسفرت عنه تلك الانتخابات، إلى درجة شبّه فيها البعض ذلك الفشل بقصور تلك الأجهزة أو تقصيرها إبان حرب «يوم الغفران» في تشرين الاول (أكتوبر) 1973. وقد ذهبت مجموعة من الكتّاب إلى أن «خطورة» هذا الأمر ناجمة أكثر شيء عما يثيره ذلك القصور من تداعيات ليس أبسطها الريبية بالنسبة للتقديرات الاستخبارية المتعلقة بمواضيع أكثر بعدا وأشد تعقيدا، مثل ماهية الترسانة النووية الإيرانية. بينما قالت مجموعة أخرى إن الدولة التي ترى إلى كل شيء فقط عبر فوهة البندقية، كما إسرائيل، هي التي تضع تقارير أجهزة استخباراتها في مصاف «التقديرات الوطنية»، التي تبنى عليها بروج السياسة وبرامجها.

وقد صدق أستاذ الإعلام يورام بيري الذي أكد أنه حان الوقت للتحرّر من المفهوم القائل «إنه إذا كانت لدينا استخبارات جيدة، ففي مقدورنا أن نتغلب على كل المشاكل الخارجية والأمنية». وخلص إلى أنه بدل أن نربّي الوهم/ الخداع الذاتي بأنه ينبغي أن تكون لنا استخبارات أفضل في سبيل التنبؤ بما يحصل لدى جيراننا، من المفضل أن نتبنى سياسة جيدة من أجل أن تؤثر على ما يحدث هناك.

هنا يثور السؤال الصميمي، غير المرتبط أساساً بفوز «حماس» أو عدمه: إلى أي مدى ترغب إسرائيل في أن تؤثر على ما يحدث هناك لمصلحة التسوية السلمية، في منأى عن مصالحها السياسية الضيّقة؟

وهذا هو الأمر الثاني الذي لا بدّ من الوقوف عنده في هذه القراءات.

يؤكد عامي إيلون، رئيس «الشاباك» الأسبق وأحد قادة حزب «العمل» حاليّاً، أن الغاية الإستراتيجية المركزية لدولة إسرائيل لم تتغيّر بالرغم عن كل شيء (ويقصد بالرغم عن نتائج الانتخابات). وهذه الغاية هي، بحرفية قوله «نريد الانفصال عن الفلسطينيين نحو واقع الدولة اليهودية ـ الديمقراطية»، وأوشك أن يستطرد «بصورة أحادية الجانب أو خلافها، لا يهم».

وهناك أكثر من سبب للاعتقاد بأن هذه الغاية هي في صلب الإجماع الإسرائيلي الصهيوني، حتى من قبل أن تظهر نتائج الانتخابات الفلسطينية. ويكاد هذا الإجماع يشكل أسّ البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الكبيرة كافتها، المنطلق من القناعة بوجوب الانفصال ديمغرافيّاً عن الفلسطينيين دون الحاجة إلى تحقيق حلّ عادل ودائم، أي دون الحاجة إلى الانسحاب إلى حدود العام 1967 ودون حق العودة ودون القدس.

حتى «يساريو» حزب «ميرتس ـ ياحد» هم ضمن من يشملهم هذا الإجماع، حسبما يشفّ عن ذلك مقال رئيس الحزب، يوسي بيلين، المنشور هنا وكذلك برنامج الحزب الانتخابي.

ومن نافل القول إن هذا «الإجماع» لا يأخذ في حسبانه قضية الشريك. ولنفترض جدلاً أنه يأخذها في اعتباره فمن هو هذا الشريك، الذي على استعداد لتحمل قسط في «تسوية» على هذه الشاكلة؟

إذا بقينا في إطار الانتخابات الإسرائيلية، التي ستجري في 28 آذار (مارس) 2006، فمن المحتم أن نتطرق إلى أمر ثالث ليس أقل أهمية، تنمّ عنه هذه القراءات.

إن غالبية ردود الفعل الإسرائيلية الرسمية على فوز «حماس» تبدو متأثرة من مناخ الحملة الانتخابية التي تقودها مختلف الأحزاب، بناء على أحداث السنوات الأخيرة ومستجدات الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وبالأخص خطة الانفصال وما حملته من دلالات سياسية وحزبية. وفي ضوء ذلك يتوقع البعض أنه مع انقشاع غبار المعركة الانتخابية قد تخفّ كثيرا حدّة التصريحات الرسمية لتحلّ محلها دبلوماسية أخرى، ربما تكون مغايرة بعض الشيء. ويسند هذا البعض توقّعه، ضمن أشياء أخرى، بـ«حرص قادة حماس على التموضع في الوسط سياسيا»، كما أظهرت تصريحاتهم غداة الفوز، وكذلك بـ«اضطرار حماس (آجلاً أم عاجلاً) إلى أن تأخذ في الحسبان موقف الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل، لمجرّد كونهم يضخّون الأموال إلى السلطة الفلسطينية».

جوهر ما يقوله هؤلاء هو أن صعود «حماس» قد ينطوي على منفعة ما لإسرائيل، لكن يستحيل أو الأصح من السابق لأوانه تقييم أبعاد هذه المنفعة قبل انتهاء الانتخابات الإسرائيلية.

بيد أن المنفعة التي قد تعود على إسرائيل، ترتبا على صعود «حماس»، لا تبدو في بعض هذه القراءات منحصرة في الجانب السياسي الداخلي أو الثنائي الصرف، بل تتعدى ذلك إلى ما يتعلق بصورة إسرائيل وسياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية.

وبمثل ما «نظّر» البعض على هامش الصراع الأخير حول الكاريكاتير، لناحية إبراز دور إسرائيل الحضاري في الشرق «المتخلف» وفوائد هذا الدور بالنسبة لأوروبا والغرب عموما، يرى كاتب ما أن الأصولية الإسلامية لا تخيف الإسرائيليين وحدهم فقط. وعلى هذا الأساس فإن فوز «حماس» هو برأيه فرصة مناسبة لتعزيز الائتلاف ضد المشروع النووي الإيراني، وهو كذلك فرصة مناسبة لاستكمال بناء الجدار الفاصل. «فالضغط الدولي لن يقف في طريقنا بشأن هذا الموضوع. كما أن التأييد الدولي سيزداد أكثر في حال رسمنا الحدود وصفينا الاحتلال»، على ما يؤكد هذا الكاتب.

ويضيف: الاحتلال لم يفسدنا فقط، وإنما جعلنا معزولين أيضا. حتى الآن كان سهلاً (بالأساس من جهة الأوروبيين) رؤية الفلسطينيين ضحايا الاحتلال بوصفهم مندوبي الحرية وحقوق الإنسان. وحماس أوضحت أن هذه حركة تحرّر من صنف آخر تماما. لكن الجانب الآخر من العملة أننا سنكف عن كوننا شعبا محتلاً وقامعا. وسنجد أنفسنا عندها متحالفين بارتياح مع العالم الديمقراطي، ونخرج من منطقة الكولونيالية الرمادية. وإذا ما تعاظم التقاطب بين الأصولية الإسلامية والديمقراطية الغربية، فسنجد أنفسنا مندرجين جيدا في الجانب الأكثر نجاحا من المتراس. وعليه فإن ما يسعى إليه هؤلاء هو الإفادة من هذا الفوز لتعزيز سجالهم، بالأساس في المحافل الخارجية الدولية. وبكلمات أخرى تجييش صعود «حماس» من أجل إكساب السياسة الإسرائيلية الراهنة، القائمة على الفصل واستخدام القوة والإجراءات الأحادية الجانب، مشروعية فائضة لدى تلك المحافل، باعتبار أن ما حصل يشكّل معينا لهذا السعي في غمرة مناخ عالمي مؤات يسعفه أيضا ما يحدث في العراق وأفغانستان ولبنان وعلى جبهة الصراع مع النظام الحاكم في إيران.

* كاتب من فلسطين

(**) تقديم العدد الجديد (32) من «أوراق إسرائيلية» الصادرة عن «المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية ـ مدار» في رام الله، ويضم مختارات من القراءات الإسرائيلية في نتائج الانتخابات الفلسطينية

كيف ستتحاور امريكا مع ايران حول العراق؟

عبد الرحمن مجيد الربيعي*

■ اذا كان هناك من انتابه ادنى شك في ما ذهب اليه عدد من المعلقين على ما يجري في العراق حول الدور الايراني فيه فان الامر اصبح اليوم واضحا كل الوضوح.

لنتذكر قبل هذا التخويل الذي منحته الادارة الامريكية لسفيرها ببغداد والحاكم الفعلي للعراق الذي يحرك كل الدمى المستوردة زلماي خليل زاد لمحاورة الايرانيين بشأن ما يجري في العراق!

وامريكا عندما تفعل هذا فانها تعرف جيدا حقيقة الدور الايراني في العراق، ولأنها قصيرة النظر لم تر اللحظة القادمة بعد احتلال البلد واكتفت باللحظة الماثلة وزهوها الزائل، وعلى طريقة عدو عدوي صديقي سلمت العراق المحتل لعملاء ايران المكشوفين والعلنيين والذين لا يخفون انتماءهم لايران لا للعراق رغم انهم او معظمهم يحملون جنسية العراق وينسبون انفسهم لقبائل عربية ولو كان ذلك في الالقاب فقط.

وقد اثبتت الحرب العراقية ـ الايرانية من قبل انهم كانوا مخلصين كل الاخلاص لايران سواء في عهد الشاه او في عهد الخميني، وكانوا يقومون بتعذيب الاسرى من الضباط والجنود لانتزاع الاعترافات منهم، وهادي العامري مسؤول (قوات بدر) الذي يلذ للعراقيين تسميتها بقوات (غدر) كان يشرف بنفسه على عمليات التعذيب وانتزاع الاعترافات، وكان يأمر بـ(شلخ) البشر عندما يربط كل ساق بسيارة تتحرك في ال